نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	4 يونيو 2025
اسم الشركة المدرجة	بنك الخليج ش.م.ك.ع
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة كابيتال انتليجنس للتصنيف الائتماني
فئة التصنيف	- تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل: "A+" - تصنيف العملة الأجنبية على المدى القصير: "A1" - التصنيف الائتماني الأساسي القائم بذاته "a-" - تصنيف القوة المالية الأساسية: "a-" - تقييم مستوى الدعم الاستثنائي: "مرتفع"
مدلولات التصنيف	**عوامل دعم التصنيف** • من البنوك ذات التأثير النظامي بصفته خامس أكبر بنك في الكويت من حيث إجمالي الأصول، مصحوباً بشبكة فروع قوية وحصة جيدة في السوق • نسب رأس المال قوية ومستويات جيدة من شريحة حقوق المساهمين (CET1) ومكونات الشريحة الأولى من رأس المال (T1). • مؤشرات سليمة لجودة الأصول الناتجة عن القروض بغض النظر عن التراجع الأخير. • وضع جيد نسبياً للسيولة مدعوماً بقاعدة كبيرة من ودائع العملاء ودعم حكومي شامل لهذه الودائع **عوامل تقييد التصنيف** • تركزات مرتفعة بشكل معتدل في المحفظة الائتمانية وقاعدة ودائع العملاء، وهو عامل مشترك مع البنوك الكويتية الأخرى • انخفاض مؤشرات الربحية واشتداد المنافسة • غياب التنوع الاقتصادي وصغر حجم السوق المصرفي المحلي الكويتي • استمرارية المخاطر الجيوساسية الإقليمية

انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	- تثبيت تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل في المرتبة " +A " - تثبيت النظرة المستقبلية عند "**مستقرة**" - لا يوجد تأثير مالي على البنك
النظرة المستقبلية	- تثبيت النظرة المستقبلية عند "**مستقرة**"
ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التنفيذي	قامت وكالة التصنيف الائتماني "كابيتال انتليجنس" بتثبيت تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل وعلى المدى القصير لبنك الخليج عند "A+" و "A1" على التوالي. وفي نفس الوقت ثبتت الوكالة التصنيف الائتماني القائم بذاته للبنك في المرتبة "a-". كما قامت بتثبيت كل من تصنيف القوة المالية الأساسية للبنك في المرتبة "a-" وتصنيف مستوى الدعم الاستثنائي المرتفع. ولا تزال النظرة المستقبلية لتصنيفات كل من العملة الأجنبية على المدى الطويل والتصنيف القائم بذاته للبنك "مستقرة". ويأتي تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل أعلى بدرجتين من التصنيف القائم بذاته استناداً إلى تقييم مستوى الدعم الاستثنائي المرتفع والذي يأخذ باعتباره كون البنك من البنوك المحلية ذات التأثير النظامي والسجل الحافل لدولة الكويت في توفير الدعم للبنوك في وقت الحاجة وكذلك وجود ضمانات حكومية على جميع ودائع العملاء داخل الكويت والقدرة المالية القوية للحكومة على توفير الدعم. ويستند التصنيف القائم بذاته للبنك إلى تصنيف قوته المالية الأساسية في المرتبة "a-" والمستوى الابتدائي لتقييم مخاطر البيئة التشغيلية في المرتبة "bbb" والذي يتضمن مخاطراً بسيطة ويعكس المصدات المالية المناسبة للدولة وقدرتها على دعم النظام المصرفي في حالة عدم التوازن، كما يعكس محدودية التنوع الاقتصادي والاعتماد الكبير على صادرات الهيدروكربون، وبطء تطبيق الاصلاحات العامة بالرغم من التحسن الأخير الذي شهدته الكويت، ففي مارس 2025، قامت الدولة بإقرار قانون الدين العام الذي طال انتظاره والذي يهدف إلى معالجة الضغوط المالية وتمويل مشاريع البنية التحتية المحلية. وهذا القانون الذي سيمكن الكويت من العودة إلى أسواق الدين العالمية بعد غياب دام ثماني سنوات سيتيح للحكومة إصدار أدوات دين طويلة الأجل بالعملة المحلية أو الأجنبية تصل قيمتها لغاية 30 مليار دينار كويتي ، مما سيعزز مرونة المالية العامة في الكويت ويدعم النمو على المدى الطويل. ويأتي كل من التصنيف القائم بذاته للبنك وتصنيف قوته المالية الأساسية مدعومين بتواجده الراسخ وخاصة في مجال الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد، إضافةً إلى مؤشرات جيدة لجودة الأصول والأوضاع الجيدة للسيولة بغض النظر عن التراجع

[GBK Classification: PUBLIC]

البسيط في الآونة الأخيرة. كما يعكس تصنيف القوة المالية الأساسية للبنك حجمه كخامس أكبر بنك في الكويت من حيث إجمالي الأصول، وكونه يمتلك واحدة من أكبر شبكات الفروع المصرفية في الدولة، وحصة جيدة في السوق في كل من القروض والودائع. وكما في الأعوام السابقة، ترى الوكالة أن العوامل الرئيسية لتقييد تصنيفات البنك والمشتركة مع سائر البنوك هي التركزات المرتفعة بشكل معتدل في ودائع العملاء ومحفظة القروض، والتي تأتي بطبيعة الحال نتيجةً لغياب التنوع الاقتصادي وصغر حجم السوق الكويتي.

كما ترى الوكالة أن البنك مؤسسة تتمتع بإدارة جيدة وهي جهة إقراض متحفظة. ومن انعكاسات التحديات في البيئة التشغيلية والانكماش الاقتصادي في العام 2024، شهدت محفظة القروض لدى البنك نمواً ضعيفاً إلا أنه ارتفع في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2025 مع التعافي الاقتصادي وتحسن البيئة التشغيلية. وقد حافظت محفظة القروض على تنوعها إلى حد ما بالنسبة لشرائح العملاء والقطاعات الاقتصادية. وتماشيا مع جهود البنك المستمرة في تنظيف محفظة القروض فقد ارتفعت نسبة القروض غير المنتظمة في كلتا الفترتين، خاصة في العام 2024، وإن كان ذلك من مستويات منخفضة أساساً إلى حد ما، ومع ذلك ظلت نسبة القروض غير المنتظمة وتغطية خسائر القروض لدى البنك أفضل من متوسط باقي القطاع المصرفي في العام 2024.

ومن الإيجابيات الأخرى كان الانخفاض الكبير في قروض المرحلة الثانية التي مثلت نسبة منخفضة جداً من إجمالي القروض في نهاية الربع الأول من 2025، والتي كانت أيضا الأدنى مقارنةً بباقي البنوك. وفي الفترة المقبلة، من المتوقع أن يؤدي الارتفاع في النمو الاقتصادي والتحسن في وتيرة تنفيذ الاصلاحات إضافة إلى إقرار قانون الرهن العقاري (على الرغم من عدم الإعلان عنه رسمياً من قبل الحكومة)، إلى توفير فرص جيدة لتعزيز الإقراض. كما تتوقع الوكالة أن يستمر البنك في المستقبل في الحفاظ على مؤشراته الجيدة لجودة الأصول الناتجة عن القروض والمتوقع لها أن تبقى الأفضل في متوسط القطاع المصرفي بفضل إدارة المخاطر الجيدة وسياسة الإقراض المتحفظة.

وتدل النظرة المستقبلية على عدم احتمالية تغيير التصنيفات الائتمانية للبنك في الأشهر الـ12 المقبلة بما يتماشى مع توقعات الوكالة بأن يتمكن البنك من المحافظة على مركزه المالي العام الجيد نسبياً مع توقعات تحسن النمو الاقتصادي والبيئة التشغيلية.